



وجهة نظر أحمد غراب

ندى وغيرها

من يشاهد مقطع الفيديو الذي انتشر في النت للطفلة ندى التي هربت من اسرتها التي حاولت اجبارها على الزواج ينفض قلبه وهو يشاهد الطفلة تبكي بحرقه وتسرد معاناتها وتناشد الضمان الحية بالوقوف مع حالات كثيرة مثلها في اليمن.

وأنا انشاد جميع الآباء في الجمهورية اليمنية بأن يخافوا الله في طفلاتهم ويتذكروا قول الله عزوجل " ولاتلقوا بأنفوسكم إلى التهلكة " فلكم راع وكل مسؤول عن رعيته وهذه الطفلة عندما تتزوج في هذا السن قد تتعرض لمخاطر صحية كبيرة .

يروي أحد الأطباء في تعز أن طفلة لم يتحمل جسمها الصغير الحمل المبكر وواجه الأطباء صعوبة في إجراء عملية قيصرية لها بسبب الضيق الشديد لبطنها وصدرها، فأجروا لها ما يقارب سبع عمليات جراحية لترقيع الرحم، وسرعان ما تعرضت لانفجار في الرحم أفضدها مستقبليها كأمراً.

لكل أب اقول اترك بنتك تتعلم وتكمل دراستها ، فتيات في عمر الزهور يجدن أنفسهن في القفص قبل بلوغ سن العاشرة في المناطق الساحلية خصوصا مثل الحديدة ربما بسبب ارتفاع مستويات الفقر والرغبة لدى الآباء في التخلص من مسؤولية الفتاة التي تعتبر عبئا على موارد الاسرة بالإضافة إلى تسرب الفتيات من المدارس قبل اكتمال مرحلة التعليم الاساسي.

نسبة الامية بين المتزوجات مبكراً ترتفع إلى أكثر من 43 في المائة.

وتكشف الدراسات والأبحاث عن واقع مرير آخر تعرضن له طلات تزوجن مبكراً في مناطق عديدة باليمن إذ يحملن بعد البلوغ مبشراً، وأن معظمهن لا يزرن الطبيب إلا في حالات وجود تهديد حقيقي لحياة الجنين أو حياة المرأة الحامل فقط ولذلك تعتبر اليمن من أكثر الدول

لا زالت في جيل المراهقة. التعرض لمخاطر الولادة القيصرية بسبب عدم اكتمال نمو الحوض في فترة المراهقة. زيادة خطر التعرض لفقر الدم بسبب الحمل والولادة.

عدم الوعي الكافي في مجال تنظيم الحمل مما يزيد من احتمالات الولادة المتكررة بدون فاصل زمني بين الولادات، الذي يشكل عبئاً جسدياً ونفسي على الفتاة.

التزهل المبكر للجسم نتيجة للولادات المتكررة ولتأثيرات مقاربه.

ولا يقتصر تأثير زواج الطفلات عليهن بل يمتد إلى أطفالهن :

1 - ولادة أطفال قليلي الوزن وعرضة للأمراض.

2 - تعرض الطفل لمشاكل ناتجة عن قلة الوعي لدى الأم حول العناية الصحية بالطفل

3 - عدم إتمام فترة رضاعة كافية، التعرض لحوادث بيتية، وما إلى ذلك من مخاطر التي من الممكن تلافيها.

«أذكروا الله وعظروا قلوبكم بالصلاة على النبي».

Ghurab77@gmail.com

"ربيع ثاني" المصري



خالد الصغفاني khalidjet@gmail.com

والفترة المناسبة لكي يقدم ما لديه ويحكم عليه الشعب بصورة أكثر عدالة ودفقة .. لكن فكرة الربيع العربي كما يبدو أصبحت سيفا مسلتا على رؤوس كل ربيع أو مسؤول .. كما أن هذا الربيع عرف الشعوب العربية بأن هناك شارعا لا يسكنه أحد وبإمكان المظاهرين أو المعتصمين أي حتى المحررين أن يسكنه ويرفعون وهذا يعني أن أي قلة أو كثرة قادرة على عمل الصاع اللزيم في رأس أي نظام حكم لاسيما إن وجد إعلاما ناصرا وهذا أهم على الحكم رغم أن هذا الحكم مبتسر وليس عادلا ولكنه بدأ منطقياً وواقعياً أيضاً ..

وأجدي مشققا على هذا الشعب الشقيق وهو مزيج الأوصال بين تيارات وفرق صنع بينها في السابق واللاحق ما صنع الحداد .. الشقيق المصري كان حاله غير من البلدان التي تطورت لمزيد من الحرية والحقوق والنماء الاجتماعي، لكن استحالة ذلك في المدى المنظور يطرح فكرة " الدور " التي قد تلاعب العربي فلا تحيد عنه .. وكيف لنا أن ننخيل شعب مصر يسكن الشوارع مؤيدا للبعض مناونا للبيعض الآخر، بل ومتواجها على النحو الذي تابعتها!!! .. في اعتقادي المتواضع أن الإخوان المسلمين وقد كانوا الحكام في مصر وعبر الصندوق وأفضلية الأغلبية ولو النسبية كانوا أمام مرحلة تاريخية وحضور جوهري وفرصة تاريخية لو استثمروها بالصورة الفاعلة لكانوا مهدوا لفترة قيادة مصر لحين وربما أحيان .. لكن المتابع يجد من السهل أسباب اضعاف هذه الفرصة ونسفها من الأساس بعد ذلك ..

مع حرب أهلية أخذة في الاتساع داخل سوريا وتحاول منع نشوب صراع مع إيران، ينتاب صناع السياسة الأمريكيون القلق من مغبة أمر طوارئ آخر يلوح في الأفق، الإ غياب رؤية اقتصادية واضحة وسيادة حالات التخبط في التعامل معها. في الوقت نفسه كان لسياسة التقشف التي بدأت الحكومة المصرية في اتباعها ابتداءً من شهر ديسمبر 2012م، المتمثلة في تلك القرارات والإجراءات الاقتصادية التصحيحية بهدف إيداع حسن النية تجاه صندوق النقد الدولي وبالتالي التوصل إلى اتفاق معه حول مضمون البرنامج التصحيحي، كان لها انعكاسات سلبية على المواطن المصري وعلى معيشتة.

كان الجزء الأكبر من الشعب المصري يقع خارج نطاق الاستقطابات والانتماءات السياسية لهذا الطرف أو ذاك، ويطلق عليهم بالفتنة الصامتة. بحيث تنحصر جل اهتماماتها في الحصول على احتياجاتها المعيشية اليومية، وفي مقدمة ذلك رغيف العيش الذي يمثل رمزا لمعاناة المصريين، بحيث كان شعار ثورة 25 يناير 2011م المصرية "عيش ..حرية..عدالة اجتماعية"، في الوقت نفسه رفعت الثورة نفسها كثيرا من سقف توقعات الشعب المصري وبالذات هذه الفئة. لكن هذه الفتنة لم تلمس تحسنا يذكر وأقصد بالمواطن المصري البسيط فغضب تلك الأعداد الاستراتيجية ليس إلا انعكاسا حقيقيا لمدى تدرج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر بعد ثورة رفعت كثيرا من سقف توقعات عموم المصريين.

لهذا الطرف أو ذاك والتي تطورت لتصبح أزمة حقيقية أسأل الله عز وجل أن يجنبها وبقية الدول العربية من مزالق الصراعات السياسية والمؤامرات الخارجية التي قد تهوى بها إلى هاوية سحيقة لا تقرار لها.

تحدثت في مقال سابق حول التحديات الاقتصادية التنموية التي تواجه دول الربيع العربية، وأضيف هنا أن بعض المتحدثين من منتدى الدوحة 13 لم يتبدوا في الإشارة إلى أن تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية يمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار هذه الدول، وأن الأمر قد يؤدي إلى انتكاسات فعلية للمسارات والتوجهات الديمقراطية فيها. وزاد من مخاوف أن حديث ممثلي وزارة المالية المصرية في حلقة النقاش الخاصة بالاقتصاد المصري، كان حديثا تقليديا لم يختلف عن أحاديث الوزراء قبل الثورة المصرية، لكنني لم أكن اتصور أن أحداث في مصر ستتلاحق بهذه السرعة. وأصدرت كانت وما تزال هي النموذج والقدوة.

لست هنا بصدد تقييم ما يحدث من حولنا من التطورين السياسي والأيدولوجي، خاصة في ظل التباين الواضح في وجهات النظر حول هذه الأزمة بين طرف وآخر، ليس داخل مصر فحسب وإنما أيضا في بقية الدول العربية وبالذات البريغية منها. وإذا كانت السياسة قد فرقت النخب السياسية في مصر إلى فريقين رئيسيين، فإني أعتقد بأن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية كان -وما يزال- هو الهم الأساسي للجزء الغالب من الشعب المصري، كما أن هذا التدهور ساهم بدور رئيسي في تفاقم الأزمة في مصر. وبدون شك، شكل الوضع الاقتصادي والمعيشي التحدي الأهم للرئيس المصري الدكتور محمد مرسي وحكومته منذ مطلع العام الحالي 2013م، فاقم من هذا الوضع التحدي الثاني المتمثل في عدم الاستقرار السياسي والأمني، بما في ذلك الصراع المتنامي مع أحزاب وقوى المعارضة المصرية.

فوفقا للتقارير الرسمية وغير الرسمية، شهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعا ملحوظا منذ مطلع العام 2013م، ولذلك لم يتزدد الكاتب الأمريكي والمدير الإداري لمعهد



جدل الدين والفلسفة



محمد صالح الحاضري

إن الفلسفة عندما جاءت تاريخياً بعد الدين نظرت إليه وفسرته على أساس أنها تفسر مرحلة النشاط الديني للفطرة فيصبح الوجود الموضوعي الحقيقي هو للفطرة وليس الدين أو الفلسفة فهما شكل خارجي مضمونه هي الفطرة

تعترف بالتميزية الدينية التاريخية وأشكالها المتمثلة في وجود ديانات بوذية، ويهودية، نصرانية، وإسلامية تقول بشكل عام: إن ظاهرها داخل التقسيم التاريخي للظاهرة العامة للدين هي الامتداد الصحيح للفطرة، فهي لا تنفي أصولها الفطرية، ولكنها أخذت لنفسها شكل المشرع الديني التاريخي، فأصبحت اليهودية ترمز لنفسها بنجمة داوود والمسيحية ترمز لنفسها بالصليب والإسلام يرمز لنفسه بالهلال وأصبح لا بد أن تتنافس وتتجادل بصورة تيشيرية فيما بينها استدعت معها دعاوي الأفضلية ونش عن بعضها، وصولاً إلى الطائفية الدولية، علاوة على نشوء سوء فهم بينها وبين عملية التطور التاريخي بحكم النظرة الدينية.

إلى التطور من منظور مرحلتها التاريخية التميزية لوجودها الديني التاريخي مقابل

مرحلتها التاريخية كأكثر تطوراً في مستوى النشاط الموضوعي للفطرة داخل التاريخ، فكان أسلوب عرض الحقيقة الإلهية أكثر تطوراً عبر الفلسفة باعتبارها هي ذاتها هي الحقيقة الإلهية تنظر إلى ذاتها الدينية بعيون ذاتها الفلسفية، وهكذا جاء مفهوم الفلسفة للدين متطوراً من واقع تطوره الطبيعي، كما هو في الفطرة ولأن نظرة الدين إلى ذاته أقدم في تراتبية مراحل التطور كمرحل الأكثر تقدماً علمياً فيها هي التراكمية كمثل أن الثانية أكثر تطوراً من الأولى والثالثة أكثر تطوراً من الثانية، وهكذا بينما النظرة الدينية الذاتية ومن واقع التراتبية المحلية دون ارتباط بعملية النشاط الموضوعي للحقيقة وأن ما هي إلا التاريخ العام، قد مالت بالدين إلى التميز لنفسه عند مستوى مرحلته التاريخية كمرحلة وعي أولى أوقعت في مشكلة سوء فهم الفلسفة عندما لا

> تنظر الفلسفة إلى الدين دون تأثير لتقسيمه التاريخي على نظرتها، فلا تفرق بين البوذية واليهودية والمسيحية والإسلام وتعتبر أن مضمونها واحد هو الدين، وأساس هذه النظرة الفلسفية أنها تشترك مع الدين في مرجعية واحدة هي الروح وأساس فلسفي واحد هو الجدل، فالروح هي الفطرة والدين في وحدته المضمونه يأخذ طبيعته الواحدة هذه من أصوله المحفوظة في الفطرة فهما تعددت أشكاله التاريخية هو في أصوله الفطرية واحد. إن الفلسفة تفهم الدين من فهمها لذاتها، باعتبارها هي أيضاً الفطرة في مرحلة نشاطها الموضوعي الفلسفية التالية لمرحلة النشاط الديني للفطرة باعتبارها نشاطاً موضوعياً ما في الفطرة من الوعي الإلهي الأزلي تموضع في صورة الدين، فلم يكن الإيمان الديني سوى مفهوم لوعي في صيغة الدين، فنلاحظ مثلاً جدل الصواب والخطأ الفطري موجوداً في الدين على صورة جدل الحسنة والسيئة كجدل بين النور والظلام داخل النفس وعلى مستوى الواقع على نحو أنه في الفلسفة نفس الجدل، لكن باسم آخر يتواصل لغويًا إلى موجب السلبي والإيجابي، مثلما موجب والسلبي في قانون التطور يتأصل إلى الحق فالصواب هو الحق فقيضه الخطأ، فلا يكون الخطأ فقيضا إلا للحق الموضوعي، وهو الصورة الموضوعية للحق على اعتبار الحق ذاتاً وموضوع الثاني هو شكل تموضع الفعل في الطبيعة.

إن الفلسفة عندما جاءت تاريخياً بعد الدين نظرت إليه وفسرته على أساس أنها تفسر مرحلة النشاط الديني للفطرة فيصبح الوجود الموضوعي الحقيقي هو للفطرة وليس الدين أو الفلسفة فهما شكل خارجي مضمونه هي الفطرة فالفلسفة أساساً تمنى الشرح أو التوضيح فتقول فقه فلسفي مثلما نقول فقه ديني، وقد شرحت الفلسفة الدين من واقع

أزمة مصر .. الاقتصاد أولاً



أ. داطه أحمد الفسيل

تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية كان -وما يزال- هو الهم الأساسي للجزء الغالب من الشعب المصري، كما أن هذا التدهور ساهم بدور رئيسي في تفاقم الأزمة في مصر. وبدون شك، شكل الوضع الاقتصادي والمعيشي التحدي الأهم للرئيس المصري الدكتور محمد مرسي وحكومته منذ مطلع العام الحالي 2013م، فاقم من هذا الوضع التحدي الثاني المتمثل في عدم الاستقرار السياسي والأمني، بما في ذلك الصراع المتنامي مع أحزاب وقوى المعارضة المصرية.

فوفقا للتقارير الرسمية وغير الرسمية، شهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعا ملحوظا منذ مطلع العام 2013م، ولذلك لم يتزدد الكاتب الأمريكي والمدير الإداري لمعهد

واشنطن مايكل سينغ من التحذير مبكراً من خطورة تفاقم الوضع الاقتصادي والمعيشي في نهاية شهر مارس 2013م في مقاله المعنون "الأزمة الاقتصادية في مصر: كيفية مساعدة القاهرة على مساعدة نفسها"، مشيراً إلى أنه "في الوقت الذي تتعامل فيه واشنطن